دور المشاريع الصناعية الصغيرة في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2003 – 2016)

The role of small industrial projects in the economic development in Iraq for the duration (2003-2016)

المدرس المساعد سلمى غازي نعمان
قسم هندسة الانتاج والمعادن - الجامعة التكنولوجية
Selma Ghazi Numaan
Department of Production and Metallurgy -University of Technology
E-mail:- Selmakn869@gmail.com

المستخلص :-

تبرز أهمية قطاع المشاريع الصغيرة بشكل استثنائي كونه يمثل القطاع الاكثر ديناميكية وفاعلية في عملية التنمية ، لذا اصبحت المشاريع الصغيرة عنصر تقوية وترابط النسيج الصناعي بصفة خاصة والنسيج الاقتصادي بصفة عامة ، فقد تناول البحث دراسة تحليلية لدور المشاريع الصناعية الصغيرة في التنمية الاقتصادية للمدة (2003 – 2016) لما لها من اهمية في اقتصاد العراق ، حيث تناول المبحث الاول مفهوم المشاريع الصغيرة وخصائصها واهميتها والمعوقات ، وتناول المبحث الثاني واقع المشاريع الصناعية الصغيرة للمدة (2003 – 2016) وأظهرت النتائج أن عدد المشاريع الصناعية الصغيرة ازدادت من (17929) عام 2003 الى (25966) عام 2016 ، وباهمية نسبية 97.43% ، وازداد عدد العاملين واجورالعاملين بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (3.83%) و (19.93%) على التوالي خلال مدة البحث ، مما يؤكد قدرة المشاريع الصغيرة على استيعاب الايدي العاملة العاطلة عن العمل ، اما قيمة الانتاج أخذت بالزيادة والانخفاض بشكل متذبذب لاسباب ذكرت في البحث ، وكذلك قيمة المستلزمات اخذت بالتذبذب لعدم توفر المواد الاولية ودخول سلع منافسة بتكاليف منخفضة ، أما القيمة المضافة فقد ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (7.90%) خلال مدة البحث وهي نسبة قليلة لاتعكس مساهمة المشاريع الصغيرة في تنمية القطاع الصناعي . ومن خلال تطبيق بعض معايير الاداء الصناعي للمشاريع الصغيرة في المبحث الثالث أظهرت النتائج زيادة في انتاجية العامل من (8240) الف دينار عام 2003 الى (25389) الف دينار عام 2016 ، وارتفاع معدل الاجر مما يعكس العلاقة العكسية بين حجم المنشاة والاجور ، ويلاحظ تذبذب في أنتاجية المستلزمات مما يعكس ضعف قدرة المشاريع الصغيرة من الاستفادة من المستلزمات الانتاجية ، وانخفضت الكفاءة الانتاجية من (55.3%) الى (49.3%) خلال مدة البحث ، مما يعكس عدم استغلال المستلزمات الانتاجية استغلال امثل يؤهلها لتعزيز دورها في التنمية الصناعية الوطنية وضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : المشاريع الصغيرة – البطالة – عدد المشاريع – الاهمية النسبية

Abstract: -

The importance of the small enterprises sector is exceptional because it represents the most dynamic and effective sector in the development process. Therefore, small enterprises have become a component of strengthening and interdependence of the industrial fabric in particular and the economic fabric in general. The second topic dealt with the reality of small industrial projects for the period (2003-2016). The results showed that the number of small industrial projects increased

The number of employees and wages increased at a compound annual growth rate of 3.83% and 19.93% respectively during the research period, confirming the ability of small projects to absorb The value of production increased and decreased fluctuating for reasons mentioned in the research, as well as the value of inputs fluctuated due to the unavailability of raw materials and the entry of competing goods at low costs.The value added increased at a compound annual growth rate of (7.90%) during the period Research is a small percentage that does not reflect the contribution of small enterprises in the development of the industrial sector. Through the application of some industrial performance standards for small projects in the third section, the results showed an increase in the productivity of the worker from (8240) thousand dinars in 2003 to (25389) thousand dinars in 2016, and the high wage rate, which reflects the inverse relationship between the size of the facility and wages. Productivity, which reflects the weak capacity of small enterprises to benefit from production inputs, decreased production efficiency from (55.3%) to (49.3%) during the research period, which reflects the non-exploitation of production inputs to enable them to enhance their role in the national industrial development and weak contribution to development Economic.

Keywords: small enterprises - unemployment - number of projects - relative importance

المقـدمـــة

تحتل المشاريع الصغيرة الاهمية البالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية لما لها من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية وحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الدخل القومي والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق تقليل استيراد السلع والمنتجات المماثلة في السوق واستغلال المواد الخام المتوفرة محليا التي تعتمد عليها المشاريع الكبيرة باحتياجاتها (كمدخلات لانتاج السلع والخدمات) من جهة ، وقدرتها الاستيعابية الكبيرة لتشغيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل وبالتالي تقليل مستوى البطالة والفقر التي تعانية اغلب اقتصاديات دول العالم من جهة اخرى ، وتتميز المشاريع الصغيرة بقابليتها على التاقلم مع متغيرات الطلب على السلع وقدرتها على تطوير الفن الانتاجي والاداري وحاجتها الى بنية تحتية متواضعه تنسجم مع طبيعة واوضاع اقتصاديات الدول النامية ، اضافة الى صغر حجم راس المال المستثمر والكفاءة الفنية التي تتطلبها ، أما في العراق فان الواقع الذي يعيشه وما يتضمنه من خطط لإحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط يفرض الاهتمام بهذه المشاريع وهذا ما تضمنته استراتيجيات التنمية الوطنية الصادرة من وزارة التخطيط بعد عام 2003 , لذا لابد من وضع اليات من شانها تشجيع اقامة هذه المشاريع عن طريق أطر مؤسسية جديدة تعمل على تذليل العقبات التي تعترض عملها وذلك لاهميتها ودورها في حل المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالتخلف الصناعي والمشاكل الاجتماعية المتمثلة بالعاطلين عن العمل .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في ان فسح المجال للتوسع في أنشاء المشاريع الصغيرة يساعد المجتمع في توفير كم كبير من احتياجاته الاستهلاكية والانتاجية داخل البلد ويساهم في تشغيل شريحة كبيرة من الايدي العاملة العاطلة عن العمل ويوفر مصدر رزق ومعيشة لشريحة كبيرة من ابناء البلد ، ويساهم في تقديم الخدمات الساندة للمشاريع الكبيرة من خلال ماتحتاجة من منتجات تامة الصنع او نصف مصنعة تعتبر كمدخلات انتاجية لانتاجها النهائي وباسعار تنافسية تمكنها من دخول الاسواق الخارجية وتوفير العملة الصعبة .

مشكلة البحث :

تنحصر مشكلة البحث في محدودية دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، على الرغم من ستراتيجية التنمية الوطنية (2005– 2007) التي تؤكد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة ، مما أدى الى انخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصادي مما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية .

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل وتقييم واقع المشاريع الصغيرة بعد عام 2003 ، والربط بين التوسع في أنشاءالمشاريع الصغيرة وبين تحقيق التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :

فرضية البحث مفادها ان التوسع في الاستثمار في المشاريع الصغيرة ضمان اكيد لتنمية العراق اقتصاديا .

أسلوب وهيكلية البحث :

أعتمد البحث على الاسلوب الوصفي والاسلوب التحليلي للبيانات من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة ، وقد قسم البحث الى :-

المبحث الاول : مفهوم المشاريع الصغيرة وخصائصها واهميتها والمعوقات .

المبحث الثاني : واقع المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2003 – 2016) .

المبحث الثالث : نتائج تطبيق معايير الأداء الصناعي للمشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003- 2016) .

الاستناجات والتوصيات .

المبحث الاول : المفهوم والخصائص والاهمية والمعوقات

اولا:- مفهوم المشاريع الصغيرة وخصائصها

يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة من دولة لاخرى تبعا لتقدم الدولة وطبيعة اقتصادها ، واختلاف مراحل نموها الصناعي ، أضافة الى تعدد المعايير المستخدمة لتحديد هذا المفهوم من دولة لاخرى فهنالك من يعرفها حسب عدد العاملين فيها او حسب حجم راسمال المستثمر او حسب المبيعات او الارباح اومعايير اخرى ، اذ يختلف تعريف المشاريع الصغيرة بين الدول الصناعية والدولة النامية مما يجعل من الصعوبة اجراء المقارنة بينهما ، فهنالك اتجاهات مختلفة في تصنيف المشاريع الصغيرة وتحديد مفهومها ومنها :(وهيب ،2015، ص 2)

1. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) :تعرف المشاريع الصغيرة : هي المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بابعادها الطويلة الاجل (الاستراتيجية) والقصيرة الاجل (التكتيكية) ويتراوح عدد العاملين فيها بين (10- 19) عامل .
2. البنك الدولي : يصنف المشاريع التي يعمل بها اقل من (10) عمال بالمشاريع متناهية الصغر اما المشاريع الصغيرة هي المشاريع التي يعمل بها مابين (10- 50) عامل والمتوسطة يعمل بها مابين (50- 100) عامل.
3. على مستوى الدول العربية ليس هنالك معيار موحد لتعريف المشاريع الصغيرة مما يجعل صعوبة المقارنة ، فهنالك دول تعرف المشاريع الصغيرة التي يعمل بها اقل من (50) عامل مثل مصر ، بينما دول اخرى تعرفها بانها المشاريع التي يعمل بها اقل من (10) عمال مثل الاردن ،أما اليمن تعرفها بانها المشاريع التي يعمل بها اقل من (4) عمال وغيرها. (الاسرج ، 2006 ،ص3)
4. دول مجلس التعاون الخليجي تستخدم معيار راس المال المستثمر للتمييز بين المشاريع حيث تعرفها بانها تلك المشاريع التي يبلغ متوسط راسمالها المستثمر اقل من مليوني دولار .
5. أما في العراق فقد عرفت وزارة التخطيط في نشراتها الاحصائية الصناعات الصغيرة لغاية عام 1983 هي الصناعات التي تستخدم من (1- 9)عمال ثم اجرت تعديلا على هذا المفهوم واخذت معيار اضافي اخر هو الاستثمار في المكائن والمعدات واصبحت الصناعات الصغيرة التي يعمل فيها من (1 – 9) عمال وبراسمال للمكائن والمعدات اقل من (100) الف دينار ، وفي عام 1991صدر قانون رقم (25) الخاص بالاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط والذي

يستخدم فيه معيار راس المال المستثمر الذي تقل فيه قيمة المكائن والمعدات والمعدات (دون المباني) عن (100) الف دينار وبقى هذا المفهوم سائدا لحين صدور قانون الاستثمار الصناعي رقم (30) لسنة 1998 بعد ما اخذت معدلات التضخم بالتصاعد وتدهور فيها سعر الصرف للدينار العراقي فقد ازيلت الحدود الفاصلة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة وفق راس المال المستثمر لاجل تسهيل منح ترخيص الاجازة المزمع اقامتها ولازال لحد الان لم يطرا عليه تغير (محمد، 2012، ص216) ، أما الجهاز المركزي للاحصاء الصناعي فقد عرف الصناعات الصغيرة بصورة عامة بالصناعات التي تستخدم اقل من عشرة عمال واستثماراتها في قيمة المكائن والمعدات اقل من مائة الف دينار عراقي وتعود ملكيتها للقطاع الخاص . (وزارة التخطيط ، 2013 ، ص 127)

6. واخيرا ليس هنالك اجماع حول تعريف المشاريع الصغيرة فهي مفاهيم نسبية تختلف من دولة لاخرى ومن قطاع لاخر حتى في داخل الدولة الواحدة ، وقد اخذت العديد من الدول ومنها العراق بمعيار العمالة لاعتبارات أهمها :- (صليبي ، 2012، ص 3)

1. عدد العاملين يمكن ان يقاس بعدد ثابت لكل المشاريع المتماثلة من الناحية التصنيعية وحسب الحاجة الفعلية لكل مشروع .
2. لا يتاثر بمستوى أداء الاقتصاد وخاصة حالة التضخم او الركود في الاقتصاد .

7. أما الخصائص العامة للمشاريع الصغيرة فانها تتميز بخصائص تختلف عن بقية المشاريع الاخرى وابرزها مايلي : (وهيب، 2015، ص 3)

1. تتميز بالحجم الصغير للمشروع ومكثفة للعمالة ، حيث تمكنها من حل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل لتوظيف العاطلين عن العمل غير المهرة (لاتحتاج الى خبرة وكفاءة) .
2. تتم أدارة المشروع من قبل مالكه ، مما يجعل ادارة المشروع والقرارات الخاصة بالمشروع تتسم بالمرونة لضمان نجاح المشروع .
3. تحتاج لرؤوس اموال ضخمة لانشأئها ويمكن ان تنشأ بمبالغ المدخرات الشخصية البسيطة، ولا تحتاج الى تكنولوجية متقدمة باستثناء الدول الصناعية المتقدمة التي تعتمد في الانتاج على التقنية. (الموسوي ، 2013، لا ص 225)
4. تنويع الهيكل الصناعي من خلال دعم سياسة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات وتقليل حجم الاستيرادات من خلال اعتمادها على مدخلات الانتاج المحلية ودعم الناتج القومي بمشاريع التنمية الصناعية الانتاجية .
5. سرعة الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات السوق المحلية بدرجة اكبر من المشاريع الكبيرة . (الونداوي ،2008، ص 128 – ص129)
6. تساعد على تحقيق التنمية الاقليمية لامكانية انتشارها جغرافيا واستثمار المواد الاولية المحلية من خلال الوصول الى كافة المناطق والمواقع ، مما يجعلها تستوعب فائض العمل في المناطق الريفية .

ثانيا : أهمية المشاريع الصغيرة

تتميز المشاريع الصفيرة باهميتها في النشاط الاقتصادي ، وقدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفيرها فرص عمل للعاطلين وخلق الثروة ، وتتلخص أهميتها بما يلي :-

1. تؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في زيادة الانتاج القومي وبشكل خاص في الدول النامية ، وذلك بتوجيه المدخرات الشخصية الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الاموال ، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات ومن ثم زيادة الناتج القومي ومساهمتها بنصيب كبير في اجمالي القيمة المضافة . (عبد السلام ، 1993، ص 45)
2. تسهم المشاريع الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة ، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الانتاجية والخدمية .

3. تسهم المشاريع الصغيرة في استثمار المواد الاولية المحلية من خلال التوسع الجغرافي والوصول الى كافة المناطق والمواقع للحصول على مواد اولية (طبيعية وبشرية) متاحة اضافية بدلا من المواد المستنفذة والخاضعة للتصنيع من قبل المشاريع الكبيرة ، مما يؤدي الى تقليل التفاوت القطاعي والاقليمي وتحقيق التنمية الاقليمية . (الناصح ،2008 ، ص 164)
4. تساهم المشاريع الصغيرة بشكل كبير وفعال في معالجة مشكلة البطالة وتوفير الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص عمل للعاطلين وذلك بسبب كثرة عددها وانتشارها في كافة مناطق البلاد ، وانخفاض كلفة أنشاءها واستيعابها لمستويات مختلفة من المهارات ، وقدرتها على تحديث وتطوير عمليات الانتاج بشكل اسرع و اقل كلفة من المشاريع الكبيرة . (Alam , 2006, p 145)
5. تعتبر المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات ، ومواكبة التغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعات المنافسين في السوق .
6. تسهم في تقديم الخدمات الساندة من خلال تكوين الروابط الامامية والخلفية للقطاع الخاص ، مثلا تقدم خدمات تدعم المشاريع الكبيرة من خلال ماتحتاجه من منتجات تامة الصنع او نصف مصنعة تعتبر كمدخلات انتاجية لانتاجها النهائي وباسعار تنافسية تمكنها من الدخول الى الاسواق الخارجية وتوفر العملة الصعبة لاستيرادها .(Thorsten ,2003, p3)
7. تعزز القدرات التنافسية وتنمية الطاقات البشرية والتقنية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة .(القريشي ، 2016 ، https:// Iraq economics)

ثالثا : معوقات تطور المشاريع الصغيرة

تواجه المشاريع الصغيرة العديد من المعوقات التي تعتبر مانع امامها في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وتختلف طبيعة هذه المعوقات حسب طبيعة المشروع والنشاط الذي تمارسه والدولة التي تعمل فيها كالاتي :- (Alatter &Innes , 2009 (p81-p107)

1. المعوقات التمويلية : تعد المشاكل المالية من اهم المعوقات التي تحد من انشطة هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعتمد اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي ، فعدم توفر الموارد المالية وحصول المشاريع الصغيرة على القروض من المصارف وصعوبة شروط التمويل التي تطلبها المصارف من حيث الفوائد والاقساط وفترة التسديد يجسد صعوبة الحصول على التمويل الخارجي .
2. الاجراءات الرسمية الحكومية : تعتبر الاجراءات التنظيمية والتشريعية المتبعة في الدول النامية من المعوقات التي تحول دون نموها ، بدءا من اجراءات انشاءها وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها ، وعدم وجود تشريعات وسياسات حكومية لدعمها ، بالاضافة الى افتقار المشاريع الصغيرة الى الخطط و الستراتيجيات السليمة التي تضمن نموها وتطورها ، كل هذه الامور تعتبر معوقات رئيسية تواجه المشاريع الصغيرة .
3. معامل التضخم : أن ارتفاع اسعار المواد الاولية وكلفة العمل سيؤدي حتما الى ارتفاع تكاليف التشغيل مما يحد من مواجهة المنافسة امام المشاريع الكبيرة ويحد من قدرتها على رفع الاسعار لتجنب اثر ارتفاع اجور العمالة واسعار المواد الاولية، حيث ينعكس ارتفاع كلفة راس المال مباشرة على ربحية المشاريع . (عبد اللطيف ، 2018، ص ص(10 - 12))
4. عامل المنافسة : تعد المنافسة اهم عوامل فشل المشاريع الصغيرة بسبب عدم المعرفة بعوامل التسويق والترويج ، وعدم معرفة اصحاب المشاريع الصغيرة بقدرة الاسواق على استيعاب الطاقة الانتاجية المحكومة بعوامل مثل (عدد السكان، دخول الافراد، والسلع المنافسة وغيرها) ، والاعتماد على الوسطاء في تصريف منتجاتهم يضعف قدرة المشروع على المنافسة .
5. ضعف الجانب التدريبي المهني والتعليمي وتعرض القوى البشرية الى سوء التوظيف والبطالة او الهجرة للخارج، مما ادى الى ضعف الوضع التنافسي لمنتجات هذ المنشات في السوق العراقية . (الناصح ، 2008، ص 165)
6. عدم توفر الدعم الخارجي وغياب الشراكة مع المستثمر الاجنبي ، بالرغم من اصدار قانون الاستثمار الاجنبي الذي قدم العديد من الحوافز والاعفاءات للمستثمر الاجنبي الا ان تلك الحوافز لم تشجع المستثمر الاجنبي على التوجه نحو المشاريع الصناعية بسبب الوضع الامني والفساد ، مما ادى الى تخلف التكنولوجيا المستخدمة وبالتالي رداءة نوعية المنتجات وارتفاع تكاليفها وعدم القدرة على المنافسة . (قانون الاستثمار العراقي رقم (13)، 2006 ، www.investment.Com/ Iraq)
7. عدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل اجهزة الانتاج ، اذ تفاقمت المشكلة بعد عام 2003 بسبب تعرض محطات التوليد والشبكات الكهربائية الى التدمير في العراق ، مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وعطل في المعدات الكهربائية.

المبحث الثاني :- واقع المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2003 - 2016)

اشارت محتويات ومحاور ستراتيجية التنمية الوطنية في العراق بعد عام 2003 الى تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال أنشاء المشاريع وايجاد اليات تمويلية ملائمة لها ، ويشير الواقع الجديد في العراق وما يتضمنه من خطط لاحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط ضرورة الاهتمام بهذه المشاريع ، ولكي نتعرف على واقع المشاريع الصغيرة في العراق والتي شمل المسح الميداني (13) محافظة فقط خلال مدة البحث، لابد من التطرق لعدة مؤشرات منها أعداد المشاريع وأهميتها النسبية واعداد المشتغلين فيها .

اولا:- اعداد المشاريع الصغيرة

بلغت اعداد المشاريع الصغيرة في العراق عام 2003 (17929) مشروع وباهمية نسبية (97.53%) من أجمالي المشاريع الكلية خلال نفس العام وكما بينه الجدول (1) ، ثم اخذت اعداد المشاريع الصغيرة بالانخفاض حيث بلغت عام 2005 (10088) مشروع وباهمية نسبية (95.72%) ، وانخفاض معدل النمو السنوي[1] الى (42.7 - %) ، ويعود السبب في ذلك الى استبعاد محافظات كردستان للمدة (2005- 2014) (وزارة التخطيط ، 2016) ، وتحول الكثير من المشاريع الصغيرة الى القطاع الغير رسمي فضلا عن الوضع الامني غير المستقر الذي شهده العراق والذي ينعكس سلبيا على الواقع الاقتصادي وسياسة الاستيراد المنافسة للصناعية المحلية التي ادت الى اغلاق العديد من المنشات الصغيرة ، اما بعد عام 2007 وما شهدته من محاولات لتمويل هذه المشاريع من قبل الجهات المختصة لغرض تقليل حجم البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد بالشكل الصحيح ، فقد اخذت معدلات النمو للمشاريع الصغيرة بالارتفاع لتصل الى (324.8 %) عام 2011 وباهمية نسبية (98.73%) لنفس العام ، ويعود السبب الى تطبيق برامج الاعفاءات الضريبية الامر الذي شجع الكثير من المشاريع للتسجيل والاستفادة من تلك المزايا أضافة الى التحسن النسبي في الوضع الامني ، ثم اخذت بالانخفاض ثم الارتفاع لتبلغ عام 2016 (25966) مشروع وباهمية نسبية (97.43%) ، بسبب شمول محافظتي كركوك وصلاح الدين في المسح الميداني لاعداد المنشات الصناعية الصغيرة لعام 2016.

جدول (1) الاهمية النسبية لاعداد المشاريع الصناعية الصغيرة في القطاع الخاص حسب الحجم ومعدل النمو السنوي للمدة (2003- 2016)

السنـــــة	عدد المشاريع الصغيرة	الاهمية النسبية %	معدل نمو سنوي للمشاريع الصغيرة %	مجموع المشاريع الكلية
2003	17929	97.53	ـــ	18383
2004	17599	97.26	(-1.8)	18094
2005	10088	95.72	(-42.7)	10534
2006	11620	96.78	15.1	12006
2007	13406	97.12	15.3	13804
2008 (*)	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
2009	10289	95.80	ـــ	10740
2010	11131	96.01	8.2	11593
2011	47281	98.73	324.8	47889
2012	43669	94.45	(-7.6)	46235
2013	27694	97.26	(-36.6)	28474
2014	21809	97.15	(-21.2)	22448
2015	22480	97.29	3.07	23104
2016	25966	97.43	15.5	26650

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية لسنوات مختلفة (2003- 2016).

(*) لم يصدر التقرير للانشغال بالتعداد السكاني

[1] معدل النمو السنوي = (قيمة سنة المقارنة – قيمة سنة الاساس) / قيمة سنة الاساس x 100

ثانيا :- أعداد العاملين في المشاريع الصغيرة

يبين الجدول (2) ان اعداد العاملين عام 2003 بلغت (50207) عامل وباهمية نسبية (66.9%) من اجمالي عدد العاملين ، ثم ارتفعت عام 2004 الى (64338) عامل وباهمية نسبية (69.7%) من اجمالي عدد العاملين وبمعدل نمو سنوي (28.1%) ، ثم اخذت بالانخفاض والارتفاع حتى عام 2011 حيث بلغت (145385) عامل وبأهمية نسبية (84.8 %) وبمعدل نمو سنوي (294%)، ويرجع السبب لزيادة اعداد المشاريع الصغيرة حسب ستراتيجية التنمية لعام 2007 التي تؤكد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة لغرض تقليل حجم البطالة وكما ذكر سابقا ، اما عام 2016 فقد بلغت اعداد العاملين (81920) عامل وباهمية نسبية (73.8%) وبمعدل سنوي (22%) ، مما يؤكد اهمية هذه المشاريع في تشغيل الايدي العاملة والحد من مشكلة البطالة .

جدول (2) الاهمية النسبية لاعداد العاملين حسب حجم المشاريع الصناعية ومعدل النمو السنوي للمشاريع الصغيرة للمدة (2003- 2016)

السنة	عدد العاملين في المشاريع الصغيرة (1)	الاهمية النسبية %	معدل نمو سنوي للعاملين في المشاريع الصغيرة %	المجموع الكلي للعاملين
2003	50207	66.9	—	74945
2004	64338	69.7	28.1	92286
2005	36379	64.0	(-43.5)	56795
2006	46494	71.7	27.8	64818
2007	53679	74.7	15.4	71896
2008	—	—	—	—
2009	27780	56.4	–	49251
2010	36898	63.8	32.8	57821
2011	145385	84.8	**294.0**	171516
2012	146210	77.9	0.6	187675
2013	91959	72.4	(-37.1)	127025
2014	84272	72.8	(-8.3)	115820
2015	67157	67.5	(-20.3)	99422
2016	81920	73.8	22.0	110959
معدل نمو سنوي مركب	%3.83			

المصدر : جمهورية العراق – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – تقارير المنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2003 – 2016) .

ثالثا / أجور الايدي العاملة في المشاريع الصغيرة

يعد الاجر عائد لعنصر العمل ، ويبين الجدول (3) ان اجور العمال في المشاريع الصغيرة عام 2003 بلغت (31367) مليون دينار عراقي ، ثم اخذت بالزيادة بشكل متذبذب نتيجة للظروف الامنية التي يمر بها البلد وتضاعفت بشكل كبيرعام 2012 بلغت (485557) مليون دينارعراقي وبمعدل نمو سنوي (941.6 %) بسبب ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة وعدد العاملين فيها ، واستمرت بالانخفاض حتى عام 2016 بلغت (333110) مليون دينار عراقي بمعدل نمو سنوي (27.4 %) ، ومعدل نمو سنوي مركب[2] بلغ (19.93%) خلال مدة البحث .

رابعا / قيمة الانتاج

يبين الجدول (3) ان قيمة الانتاج عام 2003 بلغت (413729) مليون دينار عراقي ، ثم ارتفعت بشكل متذبذب لعامي 2004 و 2005 مقارنة بعام 2003 وهو امر لايمكن قبولة بسبب قلة عدد المشاريع ، ويعزي الجهاز المركزي للاحصاء السبب

[2] معدل نمو سنوي مركب = $\sqrt[N]{\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الاساس}}} - 1x\ 100$: عدد السنوات = N

الى رفع الكفاءة الانتاجية ، ثم اخذت بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا حتى عام 2015 بسبب اجراءات التقشف وبالتالي فقد اجريت تغيير أنشطة بعض المشاريع الصغيرة وانتقالها من نشاط الى اخر ، اما عام 2016 فقد بلغت قيمة الانتاج (2079914) مليون دينار عراقي وبمعدل سنوي (14.0%) وبمعدل نمو سنوي مركب (13.23%) خلال مدة البحث ، اما مساهمة قيمة الانتاج للمشاريع الصغيرة الى قيمة الانتاج الكلية للقطاع الخاص فقد ازدادت من (46.5%) عام 2003 الى (77.5%) عام 2004 ثم عادت بالانخفاض حتى عام 2016 حيث بلغت (28.9%) ، ويرجع سبب الانخفاض في قيمة الانتاج خلال مدة البحث الى عدم الاستقرار الامني والاقتصادي وتوقف استيراد المستلزمات السلعية وما رافقها من انخفاض الطلب الفعلي للمنتجات ودخول السوق منتجات منافسة وباسعار منخفضة مقارنة بالانتاج المحلي ، مما ادى الى انخفاض كمية الانتاج وتدهور قيمته .

خامسا / القيمة المضافة

القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات العملية الانتاجية ، وتبين من الجدول (3) ان القيمة المضافة المتولده من المشاريع الصغيرة بلغت عام 2003 (391744) مليون دينار عراقي ثم أخذت بالانخفاض لعامي (2004 و2005) حيث بلغت (304906) مليون دينار عراقي و (276401) مليون دينار عراقي على التوالي للاسباب المذكورة سابقا، ثم عادت بالارتفاع عام 2006 حيث بلغت (486661) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (76%) ، واخذت بالتذبذب حتى عام 2010 حيث بلغت (986590) مليون دينار عراقي وباعلى معدل نمو سنوي خلال فترة البحث بلغ (131%) ، ثم اخذت بالزيادة والانخفاض حتى عام 2016 حيث بلغت (1053395) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (24.6%) لنفس العام ، أما معدل النمو السنوي المركب خلال مدة البحث بلغ (7.90%) وهو منخفض للاسباب المذكورة سابقا .

جدول (3)

قيم اجور العاملين والانتاج والقيمة المضافة (مليون دينار) للمشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003- 2016)

السنة	اجور العاملين (2)	معدل نمو سنوي %	قيمة ألانتاج (3)	معدل النمو السنوي %	نسبة(3) الى قيمة الانتاج للقطاع الخاص	قيمة مستلزمات الانتاج (4)	معدل نمو سنوي %	القيمة المضافة (5) (3)- (4) = (5)	معدل نمو سنوي %
2003	31367	—	413729	—	46.5	21985	—	391744	—
2004	67704	115.8	815977	97.2	77.5	513071	(-1)	304906	(-22)
2005	55809	(-17.6)	658655	(-19.2)	32.1	382254	(-25)	276401	(-9.3)
2006	76709	37.4	1103756	67.6	37.2	617095	61	486661	76
2007	96328	25.6	812441	(-26.4)	22.5	467189	(-24)	345252	(-29)
2008	—	—	—	—	—	—	—	—	—
2009	65109	—	815953	—	14.8	389231	—	426722	—
2010	105979	62.8	1556336	90.7	25.6	569746	46	986590	131
2011	46615	(-56)	3896267	150.3	33.6	1964921	245	1931346	95.7
2012	485557	941.6	4567102	17.2	34.7	2066295	5	2500972	29.5
2013	288573	(-40)	3289710	(-27.9)	24.9	1901120	(-8)	1388590	(-44)
2014	259762	()	1924980	(-41.5)	30.5	932469	(-51)	992511	(-28.5)
2015	261491	0.66	1823968	(-5.2)	24.7	978754	4	845214	(-14.8)
2016	333110	27.4	2079914	14.0	28.9	1026519	5	1053395	24.6
معدل نمو مركب	%19.93		%13.23			%12.58		%7.90	

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الصناعي – نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصغيرة للسنوات (2003- 2016) .

نستنتج من الجدول (2) و(3) مايلي:

1. ازداد عدد المشاريع الصغيرة من (17929) عام 2003 الى (25966) عام 2016 وباهمية نسبية بلغت (97.53%) الى (97.43%) على التوالي ، مما يوكد زيادة عدد المشاريع الصغيرة بشكل واضح وكبير خلال مدة البحث ، حيث احتلت نسبة عالية من مجموع عدد المشاريع الصناعية الكلية كما بينه الجدول (1) .
2. ازداد عدد العاملين في المشاريع الصغيرة من (50207) عامل عام 2003 الى (81920) عامل عام 2016 ، وباهمية نسبية من (66.9%) الى (73.8%) على التوالي مما يؤكد دور المشاريع الصغيرة في تشغيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل ، وبمعدل نمو سنوي مركب (3.83 %) وهي نسبة قليلة لايستهان بها ، كما بينه جدول (2) .
3. ازدادت اجور العاملين في المشاريع الصغيرة من (31367) مليون دينار لعام 2003 الى (333110) مليون دينار عام 2016 وبمعدل نمو سنوي مركب خلال مدة البحث (19.93%) ، نتيجة زيادة عدد المشاريع الصغيرة وعدد العاملين فيها بالاضافة الى التغير في الاسعار والتضخم كما بينه جدول (3) .
4. ازدادت قيمة الانتاج على مستوى المشاريع الصناعية الصغيرة من (413729) مليون دينار عام 2003 الى (2079914) مليون دينار عام 2016 وبمعدل نمو مركب خلال مدة البحث (13.23%) ، أما قيمة المستلزمات بلغت (21985) مليون دينارعام 2003 ثم اخذت بالتذبذب حتى عام 2011 حيث بلغت (1964921) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (245%) ، ثم عادت بالانخفاض لعدم توفر مستلزمات الانتاج ودخول سلع منافسة بتكاليف منخفضة حتى عام 2016 ازدادت وبلغت (1026519) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (5%) لنفس العام ، وبمعدل نمو سنوي مركب لمدة البحث بلغ (12.58%) كما بينه جدول (3) .
5. ازدادت القيمة المضافة في المشاريع الصناعية الصغيرة من (391744) مليون دينار عام 2003 الى (1053395) مليون دينار عام 2016 وبمعدل نموسنوي مركب بلغ (7.90%) خلال مدة البحث ، وهي نسبة قليلة لاتعكس مساهمة المشاريع الصغيرة في تنمية القطاع الصناعي .

المبحث الثالث : نتائج تطبيق معايير الاداء الصناعي في المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003- 2016)

تم تطبيق بعض معايير كفاءة الاداء المستخدمة في التحليل الاقتصادي للتعرف على طبيعة العلاقة بين المؤشرات وبين ملائمتها لطبيعة البيانات المتوفرة لغرض التحليل والوصول الى نتائج .

اولا – أنتاجية العامل

يعتبر معيار انتاجية العامل من اكثر المعايير المستخدمة لقياس كفاءة الاداء واكثرها استخداما ، ومؤشر لاحتساب الكفاءة الانتاجية ، ويرجع ذلك لاهمية العنصر البشري في العملية الانتاجية ، وتبرز اهمية انتاجية العامل كونها مقياسا لاداء العاملين ، وهدف رئيسي من اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاي بلد ولمدة زمنية محددة (سنة) ، وتم تطبيق الصيغة التالية لاحتسابه من خلال قسمة (قيمة الانتاج / عدد العاملين) ، ويبين الجدول (4) ان انتاجية العامل عام 2003 بلغت (8240) الف دينار ثم ازدادت مقارنة بعام 2003 حتى بلغت اعلى قيمة (61364) الف دينار في عام 2010 ، ثم اخذت بالانخفاض حتى عام 2016 بلغت (25389) الف دينار ، اي ارتفعت انتاجية العامل مايقارب ثلاثة اضعاف مقارنة بعام 2003، ويرجع السبب لارتفاع معدل النمو السنوي المركب لقيمة الانتاج بنسبة اعلى من معدل النمو السنوي المركب لعدد العاملين بمقدار (9.4%).

ثانيا / معدل الاجر

تشكل الاجور نسبة كبيرة من تكلفة الانتاج الذي تتحمله المشاريع، ويتم احتساب معدل الاجر بقسمة الاجور والرواتب والمزايا على عدد العاملين المشتغلين باجر في المشاريع الصغيرة ، ويبين الجدول (4) ان معدل الاجر عام 2003 بلغ (624.75) الف دينار ثم اخذ بالتزايد مايقارب اكثر من ثلاثة اضعاف حتى بلغ عام 2016 (4066) الف دينار ، تبين ان

معدل الاجر خلال مدة الدراسة ارتفع بدرجة عالية ويرجع السبب لارتفاع معدل النموالسنوي المركب لاجور العاملين بنسبة اعلى من معدل النمو السنوي المركب لعدد العاملين بمقدار (16.1%) ، نتيجة للتضخم وارتفاع الاسعـــار .

ثالثا / انتاجية الدينار من الاجر

يتمثل هذا المعيار بقيمة الانتاج او القيمة المضافة المتولدة من كل دينار مصروف على الاجر ، وتم احتساب هذا المعيار بقسمة قيمه الانتاج على اجمالي الرواتب والاجور ، ويبين الجدول (4) ان قيمة انتاجية الدينار من الاجور عام 2003 بلغت (13.189) دينار ثم اخذ ت بالانخفاض والزياده بشكل بسيط حتى عام 2006 بلغت (14.388) دينار واستمرت بالانخفاض حتى بلغت (6.240) دينارعام 2016 ، ويرجع السبب لارتفاع معدل النمو السنوي المركب للاجور مقارنة بمعدل النمو االسنوي المركب لقيمة الانتاج بمقدار (6.7%) ، مما يعكس انخفاض انتاجية الدينار من الاجور خلال مدة البحث .

رابعا / انتاجية المستلزمات

بلغت انتاجية المستلزمات (التي احتسبت بقسمة قيمة الانتاج / قيمة المستلزمات) عام 2003 (1.88) دينار وبقت محافظه على قيمتها بالزيادة والنقصان بمقدار بسيط جدا لغاية 2007 حيث بلغت (1.73) دينار ، ثم اخذت بالزيادة منذ عام 2009 الى (2.09) دينار حتى عام 2016 بلغت (2.03) دينار ، ويبين الجدول (4) زيادة بسيطة في انتاجية المستلزمات ويرجع السبب لارتفاع معدل النمو السنوي المركب لقيمة الانتاج بمقدار بسيط قدره (0.65%) مقارنة بمعدل النمو السنوي المركب لقيمة المستلزمات، مما يعكس ضعف قدرة المشاريع الصناعية الصغيرة من الاستفادة من مستلزمات الانتاج فيها .

خامسا / الكفاءة الانتاجية (درجة التصنيع)

يرتبط مفهوم الكفاءة بحجم واطار الانتاج وتعبر عنها كمية المواد المستغلة من قبل الوحدة الانتاجية ، فهي تودي الى زيادة الفائض الصناعي للمشاريع وبالتالي زيادة المقدرة على الاستثمار وزيادة الناتج والدخل ، وتقاس درجة التصنيع مقدار الكفاءة الانتاجية للمشروع الصناعي وذلك من خلال استغلالها الامثل والكفوء لمستلزمات الانتاج ، ويتم احتسابها (بقسمة القيمة المضافة الاجمالية الى قيمة الانتاج) مضروبا في 100، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على ارتفاع الكفاءة الانتاجية للمشروع وتعني تحقيق نفس قيمة الانتاج باستخدام قدر اقل من المستلزمات أو تحقيق اكبر قيمة انتاج باستخدام نفس القدر من المستلزمات وفي كلا الحالتين يعني ارتفاع معدل القيمة المضافة الاجمالية ، ومن خلال هذا المعيار يتم معرفة مدى مساهمة المشروع في توليد الدخل القومي ، ويبين الجدول (4) ان نسبة التصنيع عام 2003 بلغت (55.3%) ، ثم اخذت بالارتفاع البسيط حتى عام 2007 بلغت (57.5%) ثم عادت بالانخفاض عام 2009 الى (47.7 %) حتى عام 2016 بلغت (49.4%) ، مما يعكس انخفاض الكفاءة الانتاجية للمشاريع الصناعية الصغيرة مقارنة بسنة الاساس (2003) ، ويتضح ان درجة الكفاءة لم تسجل ارتفاعا عاليا وواضحا مقارنة بعام 2003 الا قليل ولبعض الاعوام مما تدل على ان هذه المشاريع لم تحسن استغلال مستلزماتها الانتاجية بشكل امثل لتعزيز دورها في التنمية الصناعية وكما يعكسه الجدول ادناه .

جدول (4) معايير الاداء الصناعي للمشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (2003 – 2016)

السنة	انتاجية العامل الف دينار (1/3)	معدل الاجر الف دينار (1/2)	انتاجية الدينار من الاجر (2/3)	انتاجية المستلزمات (4 /3)	الكفاءة الانتاجية % (3 /4)
2003	8240	624.8	13.189	1.88	55.3
2004	12682	1052	12.052	1.59	62.8
2005	18105	1534	11.801	1.72	58.0
2006	23739	1649	14.388	1.78	55.9
2007	15135	1794	8.434	1.73	57.5
2008	—	—	—	—	—
2009	29372	3683	5.978	2.09	47.7
2010	42179	4178	5.376	2.73	36.6
2011	26800	519.9	9.376	1.98	50.4
2012	31236	5144	9.405	2.21	45.5
2013	35774	4803	11.399	1.73	57.7
2014	22842	3082	7.410	2.06	48.4
2015	27159	3893	6.980	1.86	53.6
2016	25389	4066	6.240	2.02	49.3

استخرجت الارقام والنسب من قبل الباحث استنادا الى الجدول (2) و (3)

تبين من نتائج معايير الاداء الصناعي مايلي :-

1. اخذت انتاجية العامل بالزيادة خلال مدة البحث من (8240) الف دينار عام 2003 الى (25389) الف دينار عام 2016 ، ويرجع السبب أن معدل النموالسنوي المركب لقيمة الانتاج يفوق المعدل السنوي المركب لعدد العاملين بمقدار (9.40%) مما يؤكد دور المشاريع الصغيرة في تقليل مستوى البطالة ومساهمتها في التنمية الصناعية .
2. ارتفع معدل الاجر من (624.8) الف دينار عام 2003 الى (4066) الف دينار عام 2016 نتيجة لارتفاع معدل النمو السنوي المركب لاجور العاملين ، مما يعكس العلاقة العكسية بين حجم المنشاة والاجور ، فزيادة الاجور و تشغيل الايدي العاملة ادى الى تحسين المستوى المعاشي للعاملين وتحقيق تنمية اجتماعية ينعكس مردودها على الاقتصاد الوطني .
3. انخفضت انتاجية الدينار من الاجر من (13.19) دينار عام 2003 الى (6.24) دينار عام 2016 ، لارتفاع قيمة الاجور مقارنة بقيمة الانتاج كما في جدول (3) ، ويرجع السبب الى الى ارتفاع اسعار المواد الاولية وزيادة تكلفة العملية الانتاجية .
4. تذبذب انتاجية المستلزمات بمقدار بسيط من (1.88) عام 2003 الى (2.02) عام 2016 خلال سنوات البحث بسبب ارتفاع معدل النمو السنوي المركب لقيمة الانتاج بمقدار (0.65%) عن قيمة المستلزمات ، مما يعكس ضعف قدرة المشاريع الصناعية الصغيرة من الاستفادة من المستلزمات الانتاجية بسبب توقف استيراد المستلزمات السلعية وما رافقها من انخفاض الطلب الفعلي للمنتجات ودخول سلع منافسة اضافة الى عدم الاستقرار الامني والاقتصادي . .
5. انخفضت الكفاءة الانتاجية للمشاريع الصناعية الصغيرة من (55.3) عام 2003 الى (49.3) عام 2016 ، ولم تسجل ارتفاعا ملحوظا لمدة البحث الا بعض السنوات كما يبينه جدول (4) ، مما يعكس عدم استغلال المستلزمات الانتاجية استغلالا يؤهلها لتعزيز دورها في التنمية الصناعية الوطنية .

الاستنتاجات :-

1. ازداد عدد المشاريع الصناعية الصغيرة ، حيث شكلت أهمية نسبية بلغت (97.43%) من اجمالي المشاريع الكلية للقطاع الخاص ، وذلك لصغر حجم راس المال وسهولة الاساليب المستخدمة مما ساهم في توفير فرص عمل للعاطلين .
2. ازداد عدد العاملين في المشاريع الصغيرة بمعدل نمو سنوي مركب (3.83%) خلال مدة البحث مما يعكس التوسع في انشاء المشاريع الصغيرة وتشغيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل ، اما أجور العاملين اخذت بالزيادة بشكل متذبذب وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (19.93%) خلال مدة البحث بسبب التضخم .
3. أنخفضت مساهمة قيمة الانتاج للمشاريع الصغيرة الى قيمة الانتاج الكلية للقطاع الخاص من (46.5%) عام 2003 الى (28.9%) عام 2016، بالرغم من زيادة قيمة الانتاج للمشاريع الصغيرة بمعدل نموسنوي مركب بلغ (13.23%) خلال مدة البحث ، ويرجع السبب الى التضخم وارتفاع ا سعارالمواد الاولية .
4. ازدادت القيمة المضافة للمشاريع الصغيرة بمعدل نمو سنوي مركب (7.90%) خلال مدة البحث وهي نسبة قليلة لاتوثر في تنمية القطاع الصناعي الوطني ، نتيجة توقف استيراد مستلزمات الانتاج وعدم استقرار الوضع الامني والاقتصادي ودخول سلع منافسة بتكلفة منخفضة .
5. ازدادت انتاجية العامل من (8240) الف دينار عام 2003 الى (25389) الف دينار خلال مدة البحث نتيجة لارتفاع معدل النمو السنوي المركب لقيمة الانتاج بنسبة اعلى من معدل النمو السنوي لعدد العاملين بمقدار (9.40%) ، مما يعكس كفاءة الاداء للعاملين في المشاريع الصغيرة .
6. ارتفع معدل الاجر بنسبة عالية ، وانخفضت انتاجية الدينار من (13.189) عام 2003 الى (6.240) عام 2016 ويرجع السبب لارتفاع معدل النمو السنوي المركب للاجور مقارنة بمعدل النمو المركب لقيمة الانتاج كما يبينه جدول (3) ويرجع السبب الى التضخم وارتفاع الاسعار.
7. انخفاض الكفاءة الانتاجية للمشاريع الصغيرة من (55.3%) عام 2003 الى (49.3%) عام 2016 ، مما يعكس عدم استغلال المستلزمات الانتاجية استغلالا امثل يؤهلها لتعزيز دورها في التنمية الصناعية الوطنية .

التوصيات : -

1. تنويع مجالات الاستثمار للمشاريع الصغيرة مع وضع اولوية للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .
2. العمل على تحفيز الاستثمار في المشاريع الصغيرة التي تعتمد على المواد الخام المحلية ، مما يشجع على توسيع انشاء المشاريع الصغيرة وتشغيل العاطلين عن العمل والحد من البطالة .
3. الحد من استيراد السلع غير الضرورية من خلال وضع قيود وضوابط للسلع المستوردة التي تنافس المنتجات المحلية ، ومعالجة حالات اغراق السوق العراقي بالمنتجات المنافسة .
4. لابد من تبني الحكومة خطة شاملة طويلة الاجل للنهوض بواقع المشاريع الصغيرة من خلال سياسات وقوانين ولوائح تمنح امتيازات واعفاءات بما يخدم العملية الانتاجية والاقتصاد الوطني على اساس معيار مدى تحقيق ومساهمة المشاريع الصغيرة لاستراتيجية التنمية الصناعية وبما يناسب حجمها ودورها في عملية البناء الاقتصادي .
5. تقديم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة من خلال القروض المصرفية وبشروط ميسرة وذلك لقدرتها على التاقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية في ظل الازمات الاقتصادية من خلال اعادة تاهيل الموارد البشرية في عمليات الانتاج واستيعاب الايدي العاملة من خلال استحداث مشاريع جديدة .
6. ضرورة أنشاء هيئات وجهات متخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات التقنية والفنية ودراسة الجدوى لاصحاب المشاريع الصغيرة لاجل تعزيز وتحسين قدراتهم التنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي .
7. فتح مراكز لتدريب وتاهيل العاملين في المنشات الصناعية الصغيرة لاجل رفع كفاءة العاملين وزيادة خبرة الكوادر التخصصية .

المصادر العربية :-

1. الاسرج ، حسين عبد المطلب ، مستقبل المشروعات في مصر ، كتاب الاهرام الاقتصادي ، العدد (229) ، القاهرة ، 2006 ، ص 3 .
2. القريشي ، د. مدحت ، مشاكل الصناعة ، ورقة عمل قدمت في اذار 2016 برعاية مجلس الوزراء ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . https:// Iraq economics – net / ar
3. الموسوي ، د. سعاد قاسم ، الاصلاح الاقتصادي وتعزيز تنمية القطاع الخاص بالعراق ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، مجلد (9) ، العدد(36) ، 2013 ، ص 225.
4. الناصح ، احمد كامل حسين ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (69) ، 2008 ، ص ص(164 و165) .
5. الونداوي ، د. نشأت مجيد حسن ، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الثالث 2008 ، ص ص (128- 129).
6. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الصناعي ، 2013 ، ص 127.
7. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء الصناعي لعام 2015 الصادر في أب 2016
8. جمهورية العراق – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات - تقارير المنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات (2003 – 2016) .
9. صليبي ، ياسمين سعدون ، المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق ، مديرية الاحصاء الصناعي ، 2012 ، ص3 .
10. عبد السلام ، د. صفوت ، أقتصاديات الصناعات الصغيرة ، دار النهضة العربية ، 1993 ، ص 45 .
11. عبد اللطيف ، اسار فخري ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المفهموم - المعوقات - المعالجات)، البنك المركزي العراقي ، المحور الاول ، 30 أيار 2018 ، ص (10-12) .
12. قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 ، www. invenstment . com / Iraq
13. محمد ، فارس مهدي ، قياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة (1993 – 2006) ، مجلة ابحاث البصرة ، مجلد 37 ، عدد (1) ، سنة 2012 ، ص 216 .
14. وهيب ، د. انتصار رزوقي ، دور المشروعات الصغبرة في الحد من مشكلة البطالة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة (38) ، العدد (102) ، 2015، ص ص (2 و 3) .

المصادر الانكليزية :-

1. Alam , Mohammed , (2006) , "A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey , Cyprus, studan and Bangladash", Humanomics , vol . 24 , No.2 , p . 145.
2. ALattar,j.Kouly, R.and Innes, J, (2009)," Management accounting information in micro enterprise in Gaza" Journal of Accounting and organizational change, Vol . 5 , No.1 , pp .(81 – 107) .
3. Thorsten, Beek,and Aygagari Meghana , Small and Medium Enterprises Across The Global : aNew Database , World Bank Policy Research , Working Paper 3127,2003.